

الهجرة اليوميّــة لفلاحـــــات القصريــــن وسيدي بوزيـــــد: نساء تنقل على شكل بضائع من أجل ديمومة الانتاج الفلاحي!





المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- 🕿 الهاتف : 129 325 71 (+216) الفاكس: 128 325 71 (+216)
 - www.ftdes.net @ contact@ftdes.net 🖾



تقريـــر شهر جـــــــانفي 2022 حول التحركـــات الاحتجـــــاجية والحراك الاجتماعي

هل انتهى "كابوس" جانفي كموعد احتجاجي وزمن يفرض فيه المحتج مطالبه وتعدل فيه السلطات سياساتها على ضوء تلك المطالب؟ فجانفي كان على الدوام منذ ما قبل الثورة موعدا للاحتجاج يفرض فيه الشارع كلمته.

واستمر هذا الوضع ما بعد الثورة فكان جانفي الفخ الذي تتحاشاه كل الحكومات.

وقد ظهر جانفي 2022 بملامح أخرى مغايرة تنبئ بأزمنة أخرى جديدة ومستجدة للاحتجاج. فرغم دقة الازمة الشاملة التي تمر بها البلاد وحدتها لم يكن جانفي الزمن الملائم للانفجار الاجتماعي المرتقب بقدر ما أكدت أحداثه عمق ودقة المرحلة السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

ويأتي جانفي 2022 فاتحة لسنة استثنائية بكل المقاييس سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي وايضا الامني.



سیاسیا واتصالیا: 🕨

مضت ستة أشهر على اجراءات 25 جويلية التي اقرها الرئيس سعيّد وذلك بتفعيل الفصل 80 من الدستور وتجميد كل أنشطة البرلمان واقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي. ورغم تشكيل حكومة جديدة ومضي أكثر من 100 يوم على توليها مهامها لم يصدر بعدُ عن الحكومة اي برنامج واضح بخصوص نواياها الاصلاحية وسياساتها في معالجة ملفات عاجلة واخرى استراتيجية. ولم تدلي رئيسة الحكومة نجلاء بودن بعدُ باي كلمة للرأي العام كما يسود التعتيم وحجب المعلومة وفرض مناخ اتصالي جديد ميزته الضبابية وعدم الوضوح.

هذا المناخ زاد من حدته خطاب الكراهية والعنف والتقسيم والفرز المعتمد سواء في الخطابات الرسمية او في النقاشات العامة الدائرة بين عموم التونسيين في مواقع الميديا الاجتماعية او ما يُعرف بوسائل التواصل الاجتماعي.

هذه الضبابية في العملية الاتصالية للحكومة تزيد من حجم الضغط على المواطن خاصة امام تواتر المعلومات بخصوص رفع الدعم على بعض المواد الاساسية وارتفاع أسعار بعض المواد وفقدان بعض المواد الأساسية والكثير من الأدوية الحياتية وغيرها من المسائل المتعلق بإدارة الشأن اليومي للمواطن. ويفتح غياب المعلومة الرسمية والدقيقة وذات المصداقية في الفضاء العام المجال امام الفوضى المعلوماتية والاشاعة.

كما أن الازمة السياسية تتمدّد وتضاعف من حدة الوضع الاجتماعي ويغيب عن المناخ السياسي اي حوار تشاركي بين مختلف الفاعلين السياسيين الرئيسيين والاطراف الاجتماعية.

ولاح التباعد خلال شهر جانفي بين ما يطلبه الشارع والمسار السياسي القائم منذ 25 جويلية من ذلك المحاسبة ووقف الفساد ووقف نزيف المالية العمومية وانعاشها وإيجاد بدائل وحلول لأزمة انهيار المقدرة الشرائية وزيادة معدلات الفقر والهشاشة وإعادة مطالب التنمية والتشغيل والعدالة الاجتماعية إلى دائرة الضوء كاستحقاقات رئيسية للثورة.

في المقابل تعيش تونس في محيط إقليمي ودولي متحرك وفيه عودة للتهديدات الارهابية. ورغم نجاح القوات الامنية في استباق عمليات إرهابية وافشال مخططاتها الا ان التهديدات الارهابية في تونس تظل قائمة وهي تهديدات خطيرة ولها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. اذ يمثل انتقال 5 آلاف إرهابي (تنظيم داعش) من الشرق الأوسط الى غرب إفريقيا وشرقها انتقالا لمركز ثقل هذا التنظيم اقليميا واقتراب مخاطره من تونس علما وان تونس شهدت أكثر من 70 عملية إرهابية ما بعد الثورة راح ضحيتها شهداء من الأمن والعسكر والمدنيين.

كما أن الازمة السياسية والاحباط الاجتماعي يوفران المناخ الملائم للجماعات الارهابية لتنفيذ عملياتها واستقطاب عناصر جديدة غير معروفة امنية لتنفيذ مخططاتها.



منذ شهر نوفمبر 2021 بدأت الأسعار تأخذ طريقها نحو الزيادة لترتفع نسبة التضخم الى 6.6% مع نهاية العام ويتوقع البنك المركزي مزيدا من الارتفاع في حجم التضخم خلال الأسابيع القادمة وما لذلك من انعكاسات على الطبقات الهشة والفقيرة. وبالتوازي شهدت الثلاثية الاخيرة من 2021 زيادة في نسبة البطالة لتصبح في حدود 81.2% وما يزال النمو الاقتصادي دون المطلوب ودون المتوقع.

كما تفاقمت حدة ازمة المالية العمومية بسبب غياب التمويلات الخارجية وربط ذلك بجملة من شروط الاصلاح القاسية منها رفع الدعم والتخفيض من كتلة الاجور. وهي شروط تصطدم بواقع اجتماعي دراماتيكي وتراجيدي انتهت اليه شرائح واسعة من التونسيين بعد عشر سنوات من البناء السياسي الاجوف والذي لم يكن مرفوقا بظل اقتصادى واجتماعي.

وتلوح في الافق، رغم الهدوء النسبي الذي ساد شهر جانفي، مؤشرات ازمة اجتماعية كبرى فالصمت الحالي هو مجرد مقدمة لعاصفة قادمة على مهل منها نذكر غياب أي أفق اقتصادية وتواصل الزيادة في الأسعار وفقدان مواد أساسية كالزيت والسميد في مختلف المناطق. علما وان ازمة أسعار الغذاء مرتبطة ايضا بسياق دولي يشهد زيادة مستمرة في أسعار الغذاء وارتفاع أسعار النفط دوليا وهذا امر سيضاعف من ازمة المالية العمومية لأنه عموما تُبنى الميزانية على فرضيات خاطئة في سعر برميل النفط كما سيضاعف من ارتفاع الأسعار وزيادة حدة التضخم.



مؤشرات انفجار اجتماعي:

يستمر التدهور الكبير في مختلف الخدمات التي تقدمها الدولة في الصحة والتعليم والنقل وإدارة السوق. مجمل هذه المؤشرات التقطتها مجموعة الازمات الدولية لتضع تونس ضمن العشر دول للمراقبة خلال 2022 لأنها تتوقع "صراع مميت" بخلفية الجوع والهشاشة.

كل المؤشرات تؤكد اننا امام سيناريو انفجار اجتماعي كبير محركاته الأساسية اقتصادية واجتماعية جراء زيادة معدلات الفقر والبطالة وارتفاع دائرة الهشاشة اي زيادة حجم الفقراء غير المرئيين باعتبار عدم تحيين وزارة الشؤون الاجتماعية لطريقة احتساب معدل الفقر. ولكن ماهي البدائل المطروحة؟ خطاب الرئيس لا بدائل فيه. ورئيسة الحكومة لا تخاطب الرأي العام ولا تبدي برأيها في مجمل هذه الملفات ولا برنامج واضح لحكومتها بخصوص الملف الاقتصادي والاجتماعي والمعلومة الرسمية يتم حجبها والخطاب المهيمن هو خطاب العنف والكراهية تجاه كل "الوسائط" اي تجاه كل مخالف لمشروع الرئيس.

والعنف إذا ما التقى مع الهشاشة يعني انفجار اجتماعي لا يمكن تحديد شكله ولا ملامحه لأنه سيكون عاصفة من العنف الفردي والجماعي.

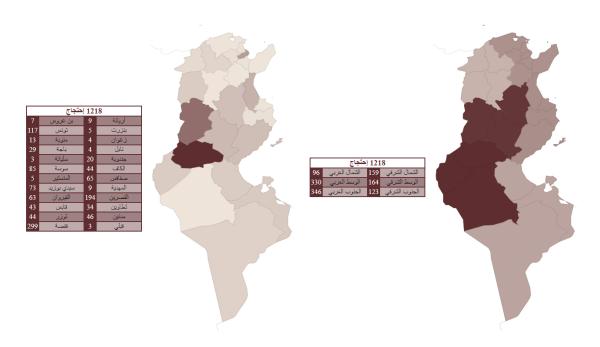
وأمام غياب البدائل والاحباط وانسداد الأفق امام الجميع لجأ اليافع والمراهق والشاب الى البحث عن حلول فردية للكسب السريع من ذلك إدمان القمار الالكتروني والانخراط في رحلات الهجرة غير النظامية والتجارة الموازية والسرقة والتحيل ... وقد تم رصد حالات انتحار جراء إدمان القمار.

مجمل هذه الظواهر تحولت الى بدائل عن الآفاق والحلول التي من المفترض أن تضعها الدولة في المشروع المجتمعي وتتجسم في الخدمات المؤطرة والمراقبة والمؤمنة التي كان يفترض ان تقدمها دور الشباب والثقافة والرياضة. وهكذا تتسع الهوة بين الدولة ومواطنيها.

كان جانفي إذن عنوانا لحالة الحيرة التي يعيشها التونسي في علاقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

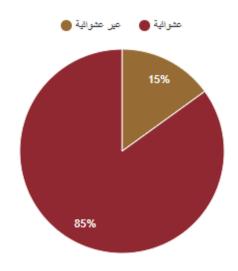


تغيّرت خارطة الحراك الاحتجاجي خلال شهر جانفي اذ احتل الجنوب الغربي (ولايات قفصة وتوزر وقبلي) في صدارة المناطق الأكثر احتجاجا بـ346 تحرك احتجاجي من مجموع 1218 تحرك احتجاجي مسجل طيلة شهر جانفي اي بنسبة 28.4%. يليه اقليم الوسط الغربي (ولايات سيدي بوزيد والقيروان والقصرين) بـ330 تحرك احتجاجي اي بنسبة تناهز الربع ايضا من مجموع الاحتجاجات المرصودة ثم اقليم الوسط الشرقي (سوسة والمنستير والمهدية وصفاقس) بـ164 تحرك احتجاجي ثم اقليم الشمال الشرقي (ولايات اقليم تونس الكبرى ونابل وزغوان وبنزرت) بـ159 تحرك احتجاجي يليه اقليم الشمال الغربي (ولايات جندوبة والكاف وسليانة وباجة) بـ96 تحرك احتجاجي.



وقد بلغ عدد الاحتجاجات العشوائية 1035 تحرك احتجاجي اي ما يناهز 85% من مجموع الاحتجاجات المرصودة. والاحتجاجات العشوائية هي تلك التي تنزع نحو العنف ويكون فيها تعطيل لمصالح المواطن وتعطيل مصلحة المؤسسة. ويمكن تفسير الجنوح

نحو العنف في الاحتجاجات منذ افريل 2020 بطريقة تفاعل السلطة مع الاحتجاجات حيث تنتهج السلطات المركزية والجهوية غالبا التجاهل والانهاك في التعاطي مع الحراك الاجتماعي وبالتالي غير المحتج من استراتيجيته في الاحتجاج وانتهج الآليات التي تتفاعل معها السلطة مثل غلق الطريق وغلق المؤسسات.

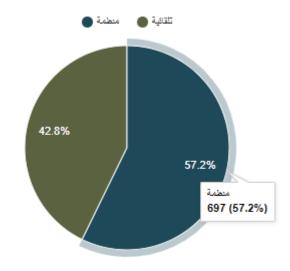


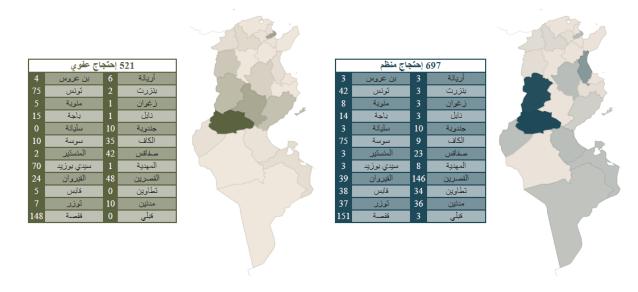




183 إحتجاج غير عشوائي							
3	ين عروس	3	اريانة				
14	تونس		بنزرت				
4	منوية		زغوان				
18	باجة		نابل				
0	سليانة		جندوية				
8	سوسة		الكاف				
2	المنستير	24	صفائس				
4	سيدي بوزيد		المهدية				
19	القيروان	15	القصرين				
8	قابس		تطاوين				
3	توزر	11	مدنین				
28	قفصنة		قبلى				







جهويا فاقت نسبة الاحتجاجات العشوائية 88 % في كل من الكاف وتونس وسوسة والقصرين وقفصة وكانت في حدود 94% في سيدي بوزيد. علما وان 95% من الاحتجاجات في سيدي بوزيد عفوية اي خاضعة لردات فعل آنية تنزلق لاحقا الى العشوائية اي الى تعطيل مصالح المواطنين وغلق مؤسسات.

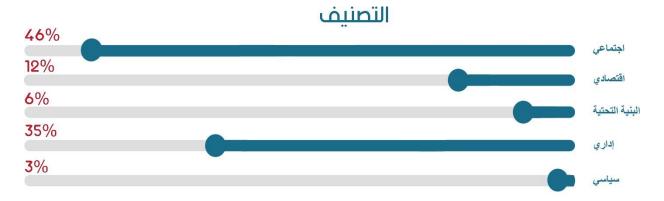


المطالب والأشكال الاحتجاجية

% 78.2من الاحتجاجات المرصودة طيلة جانفي كانت مختلطة فيما بلغت نسبة الاحتجاجات التي خاضها الذكور 17.8% و4% خاضتها إناث.



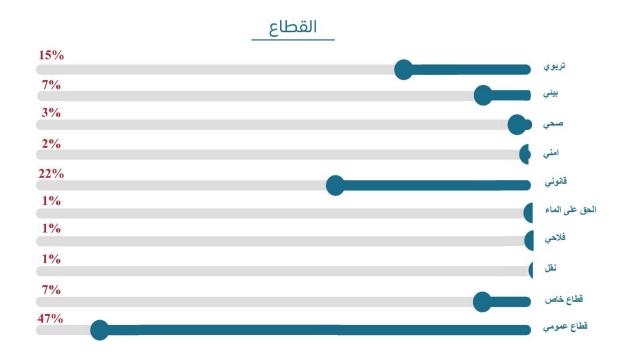
وقد مثلت المطالب ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 58% من مجموع الاحتجاجات تليها المطالب المتعلقة بالإدارة بنسبة 35% ثم المطالب المتعلقة بتحسين البنية التحتية والمطالب ذات الخلفية السياسية بنسبة 3.%



وتعلقت 57% من الاحتجاجات المرصودة بالحق في التشغيل و36% بالحق في تسوية الوضعية المهنية وحقوق العمال و31% بعدم تفعيل الانتداب وعدم تفعيل اتفاقيات و13% بتحسين ظروف العمل.

ومثل الحق في التنمية نسبة 6% من مجموع احتجاجات شهر جانفي وكذلك الاحتجاج على خلفية فشل مفاوضات بنسبة 6% ايضا.

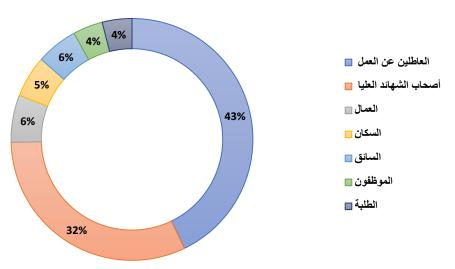
قرير جانفي 2022 8



كما تم ايضا رصد احتجاجات تنادي بالحق في الماء الصالح للشراب والحق في النفاذ الى الخدمات الصحية وتحسين جودتها والحق في الربط بشبكة الصرف الصحي وغيرها من الحقوق الأساسية للمواطنين.

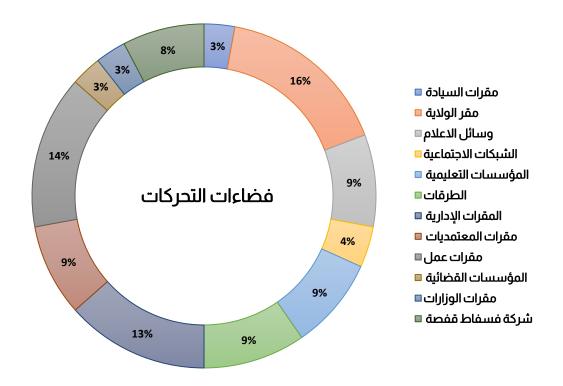
وما يزال الاعتصام أبرز الاشكال الاحتجاجية التي يخوضها اصحاب المطالب وذلك بنسبة 51.1% تليه خوض اضرابات بنسبة 9.5% وتنفيذ وقفات احتجاجية بنسبة 8.%

الفاعلون



كان المعطلون عن العمل أبرز الفاعلين في هذه الاحتجاجات (54%) من بينهم اصحاب الشهادات العليا المعطلون عن العمل (40%) يليهم العمال (8%) والموظفون (5%) والسكان (7%) والسواق (7%)ثم الطلبة (5%) وعمال الحضائر (3%) وأصحاب الحاجيات الخصوصية.(1%)

واستخدم المحتجون كل المنصات من اجل التعبير عن مطالبهم وذلك سواء عبر وسائل الاعلام (9%) او وسائط الميديا الاجتماعية وأساسا فايسبوك وتك توك (4%) او عبر تعطيل أنشطة وحرق العجلات المطاطية او عبر إطلاق نداءات استغاثة وغلق الطرقات.



ومثلت الولاية أبرز الفضاءات الاحتجاجية (17%) تليها مقرات العمل (15%) والمقرات الادارية (14%) ومقرات المعتمديات (9%) والطرقات (10%) والاماكن العامة (4%) ومقرات السيادة.(3%)

وتوجه المحتجون برسائلهم الى السلط المركزية بما في ذلك رئاسة الجمهورية (7%) والحكومة (77%). ومثلت وزارتي الداخلية والتربية أبرز الجهات التي توجه اليها المحتجون بمطالبهم ضمن الفريق الحكومي. وكانت السلطات الجهوية قِبْلَة ل 13% من الاحتجاجات.



تقرير حول الهجرة غير النظامية جانفي 2022

الهجرة غير النظامية خلال شهر جانفي 2022

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2018 - 2020 - 2020 - 2021

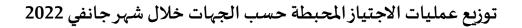


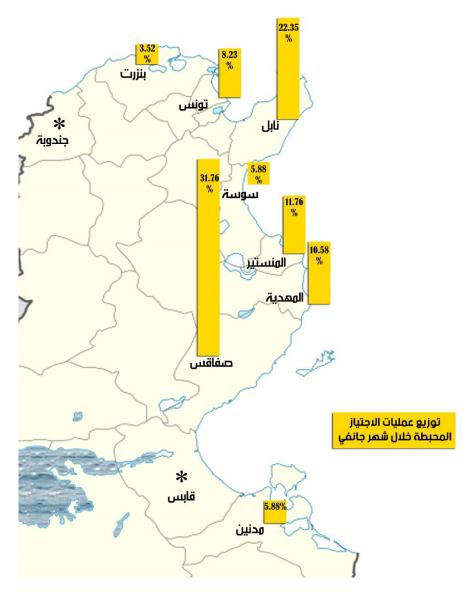
رغم التقلبات المناخية سجل شهر جانفي وصول 382 مهاجرا تونسيا الى السواحل الإيطالية بزيادة تقدّر بالمقارنة بشهر جانفي 2021 ومثّل التونسيون نسبة 11% من جملة الواصلين الى إيطاليا خلال شهر جانفي. تم منع 1155 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية واحباط 124 عملية اجتياز وهي ارقام ضخمة لشهر لا يعرف عادة اقبالا على الهجرة. يلقي الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بظلاله ويشكّل دافعا رئيسيا لمشاريع الهجرة التي تختمر في اذهان فئات واسعة مما سيجعل الأشهر المقبلة مع تحسن العوامل المناخية مسرحا لعمليات مغادرة واسعة انطلاقا من السواحل التونسية.

توزيع الواصلين الى إيطاليا خلال شهر جانفي 2022



هيمن الذكور من الفئات العمرية الأكبر من 18 سنة على عدد الواصلين الى السواحل الإيطالية نتيجة ظروف الاجتياز التي تعتبر الأصعب خلال هذه الفترة من السنة. من المتوقع ان تشهد سنة 2022 على غرار السنوات الأخيرة مشاركة مكثفة للقصّر والعائلات في عمليات الهجرة غير النظامية.





^{*} وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

تصدرت ولاية صفاقس عمليات الاجتياز المحبطة بنسبة 31.76% تليها نابل التي بلغت فيها النسبة22.35% . قد تشهد ولاية نابل رغم الحضور الأمنى المكثف هذه السنة

12 تقریر جانفی 2022

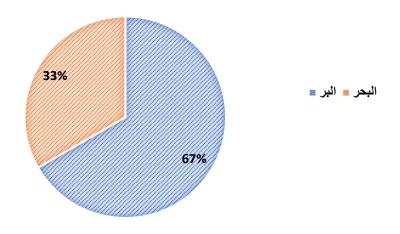
تطورا في عمليات الهجرة انطلاقا من سواحلها لأسباب متعددة وخاصة بداية تركز خلايا لشبكات تهريب المهاجرين.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر جانفي 2022



مثل المهاجرون من الجنسيات غير التونسية نسبة 62.02% من جملة المهاجرين الذين وقع احباط اجتيازهم نحو السواحل الإيطالية. يتزامن ذلك مع حملات امنية مكثفة استهدفت خاصة المهاجرين من جنوب الصحراء بعديد الولايات. تستفيد شبكات تهريب المهاجرين من وضعية الهشاشة والتهميش الذي يعانيه المهاجرون من جنوب الصحراء في تونس ومن الانتهاكات التي يتعرضون لها مما يعمّق الرغبة في المغادرة لديهم.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر جانفي 2022



تمثل عمليات الاجتياز المحبطة في البر ثلثي عمليات الاجتياز المحبطة مما يؤكد إيلاء وزارة الداخلية لأهمية كبرى لمسألة الهجرة غير النظامية. يبقى الاشكال هل ان ذلك انطلاقا من ترتيب أولويات وطنية داخلية او استجابة لضغوطات أوروبية لا تتوقف.

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال شهر جانفي 2022

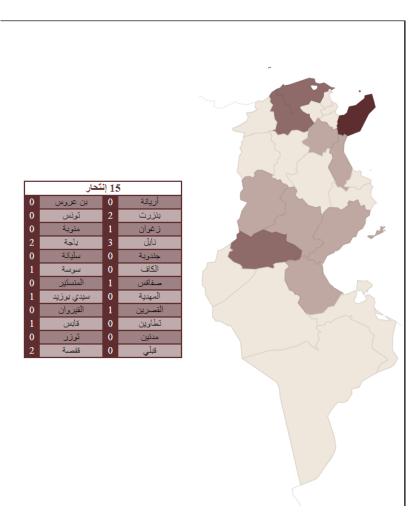


بداية مأساوية لسنة 2022 حيث تم رصد 46 حالة بين وفاة ومفقودين في فاجعتين بحيرتين يوم 20 م22 حانف تطيح هذه المآس على السلطات التونسية ضيوية

بداية شاشاوية نشتة 2022 حيث ثم رحمد 40 حتى المراقبي على السلطات التونسية ضرورة بحريتين يومي 20 و27 جانفي. تطرح هذه المآسي على السلطات التونسية ضرورة الالتزام الفعلي والعملي بإنقاذ أرواح المهاجرين في المياه الإقليمية التونسية عبر إطلاق آلية استباقية للمساعدة والإنقاذ البحري تستهدف انقاذ الأرواح وتدمج كل الهياكل والمتدخلين على طول المياه الإقليمية التونسية. إضافة الى تسخير الإمكانيات الكافية للوحدات البحرية للقيام بمهمات التدخل العاجل عند تلقي نداءات الاستغاثة وضرورة انشاء إطار دائم تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية للإعلام والبحث عن المفقودين والاحاطة بعائلاتهم.

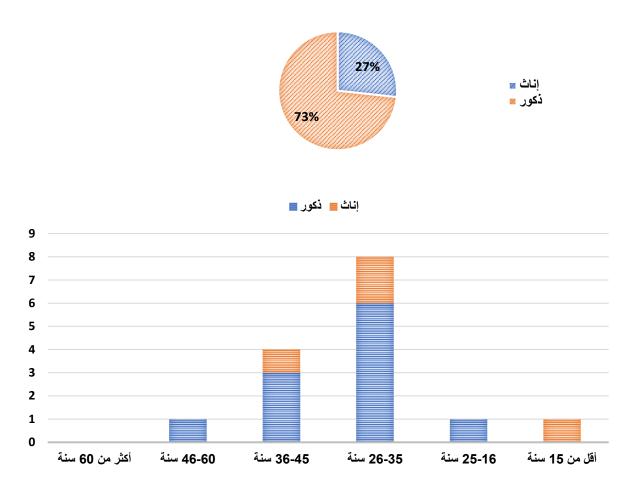
الانتحار ومحاولته جـــــانفي 2022

خلال شهر جانفي تم رصد 15 حالة ومحاولة انتحار توزعت كالتالي: 3 حالات ومحاولات انتحار في نابل وحالتيْ انتحار او محاولته في كل من بنزرت وقفصة وباجة. وحالة او محاولة انتحار في كل من زغوان وصفاقس والقصرين وسوسة وسيدي بوزيد وقابس.



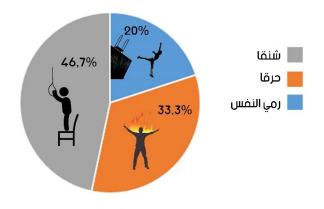
وتقدر نسبة الاناث ب26.7% من مجموع الضحايا

فيما تمثل الفئة العمرية 26-35 سنة نسبة 53% من ضحايا الحالات المرصودة (8 ضحايا). وهي الفئة العمرية الشبابية الامر الذي يعكس حالة التأزم التي يعيشها الشباب بسبب حالة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها.



أكثر من 60 سنة	46- 60 سنة	36-45 سنة	26-35 سنة	16 - 25 سنة	15 سنة أو أقل	
0	1	3	6	1	0	ذكور
0	0	1	2	0	1	نساء
0	1	4	8	1	1	المجموع

ومثل الانتحار شنقا أبرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 46.7 % يليه الانتحار حرقا بنسبة 33% وإلقاء النفس بنسبة 20%. ويظل كل شكل من هذه الاشكال عنف ضد الذات وخطوة في ايذاء النفس والانتحار.



16 تقریر جانفی 2022



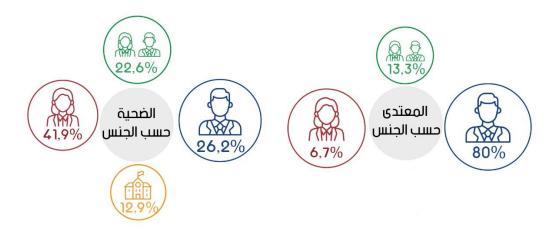
لم يعرف شهر جانفي 2022، اي تغيرات تذكر فيما يتصل بدوافع استشراء وانتشار ظاهرة العنف في المجتمع التونسي، واتسم على غرار الأشهر التي سبقته بنسق مرتفع لاحداث العنف في الفضاء العام وداخل الفضاءات الأسرية والاطر الخاصة. في مناخ عام صحي واقتصادي واجتماعي غير مستقر يطغى عليه الضبابية وعدم الوضوح وفقدان الثقة.

ومرة أخرى ينبه المرصد الاجتماعي التونسي من خطورة لا مبالاة الهياكل الدولة المعنية بمعالجة مثل هذه الظواهر الاجتماعية. ومن خطورة مزيد تفاقمها خاصة ان ترسيخ سلوكيات العنف يجعل منه تدريجا يتحول الى احد العادات المواطنية ويتحول بمفعول ذلك الى أداة من أدوات التواصل والاتصال مع الاخر.. يعتمده الفرد او المجموعات في دفاعه / ها عن نفسه / ها وفي استرجاع لحقه / ها وفي سعيه/ ها لكسب نفوذ جديد او مساحات سيطرة.

وتظهر نتائج رصد فريق عمل المرصد الاجتماعي التونسي خلال شهر جانفي، تصاعد للعنف الذكوري اين مثل 80% من جملة العنف الوارد في العينة الإعلامية التي تضم الصحف اليومية والاسبوعية وابرز المواقع الالكترونية والإذاعات والتلفازات وصفحات التواصل الاجتماعية للفايس بوك مقابل تسجيل 13.3% عنف مختلط و6.7% عنف انثوى..



نسب العنف بين الجنسين في شهر جانفي



ويغيب الى غاية اليوم أي مؤشر او برنامج او توجه عام يدل ان للدولة التونسية نية في تفكيك ظاهرة العنف بل بالعكس من ذلك يمكن اليوم القول ان سياستها الاتصالية قد اصبح احد محافزات الظاهرة يظهر ذلك في الضبابية الاتصالية لمؤسسات الدولة ويمكن الوقوف على 3 مظاهر أساسية ميزت شهر جانفي والتي هي:

-حدث حقن الأطفال هل هو إشاعة ام حقيقة ويمكن تصنيفها كجريمة منظمة تستهدف الأطفال؟ و امام غياب المعلومة وسياسة اتصالية لهياكل الدولة، يؤدي الى فتح باب التاويل لدى المواطن ويجعله يتصرف بطريقة غير مسؤولة اما عبر التعامل معها كاشاعة ووضع أطفال في مرمى الخطر او أخذها كحقيقة فيمنع أطفاله عن الذهاب للدراسة .

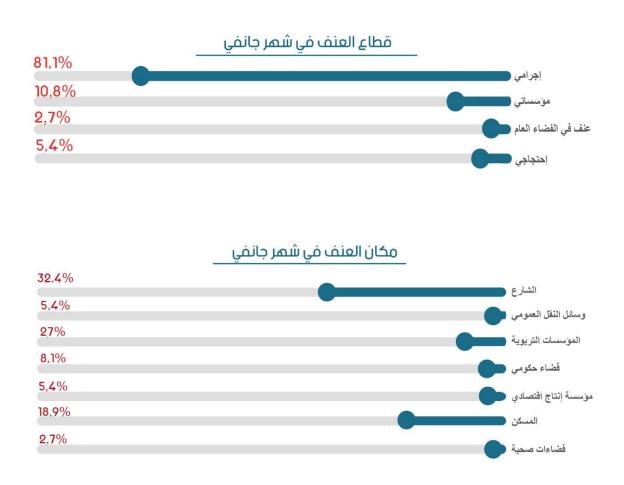
فحتى مع البلاغ الصادر عن وزارة الداخلية، كان بلاغ غامض مفتوح على كل الاحتمالات غير دقيق بتوصية عامة غير مفصلة "توخى الحذر."

الضبابية وغياب المعلومة وضعف السياسة الاتصالية لرئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، تمثل ضغط نفسي على المواطن، خاصة مع القرارات الفجائية والارتجالية التي تصدر كل فترة عن المسؤولين، على غرار الترفيع في أسعار مواد غذائية والاقتطاع الذي شهدته أجور المتقاعدين... التي تكون في كل مرة بمثابة الفاجعة. وهو ما يمثل شكل من اشكال عنف الدولة المسلط على المواطنين.

الضبابية القانونية ما يحيط قرارات الاقامات الجبرية و ما تحمله خطابات رئاسة الجمهورية من اتهامات وتجريم لقطاعات او لاشخاص.. دون تقديم أي مؤيدات واضحة عن ذلك، يؤدي الى تكوين احكام لدى الراي العام مبنية عما يروج وما تصنعه صفحات التواصل الاجتماعى فى غياب لكل سند قانونى دامغ..

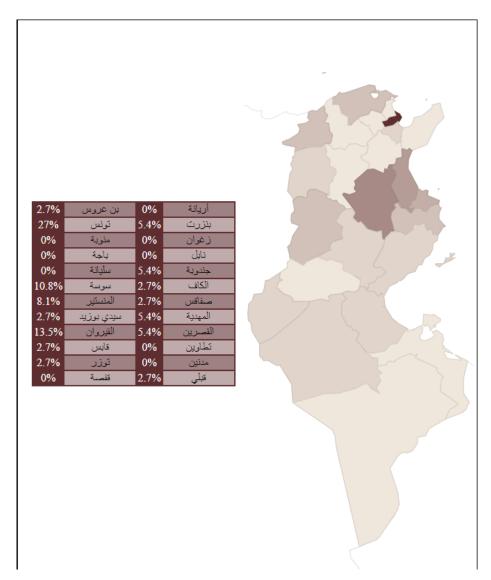
وغياب المعلومة الرسمية والدقيقة وذات المصداقية عن الفضاء العام تفتح المجال امام انتشار الفوضى المعلوماتية والتي تكون في الكثيرة من الأحيان منطلق ودافع لاحداث عنف معنوى ومادى.

ومثل العادة احتل العنف الاجرامي المرتبة الأولى في مجموع العنف المرصودة اين مثل 81% من الاحداث المسجل خلال الشهريليه في ذلك العنف المؤسساتي.



وما يمكن الوقوف عنده خلال شهر جانفي هو مستوى العنف المسجل داخل المؤسسات التربوية (حالات التحرش والاعتداءات الجنسية على التلاميذ) التي مثلت 27% من العنف المسجل يأتي بعدها العنف في فضاء السكن ويمثل 18.9% من المجموع العام ويهم بالأساس الاسر التونسي والعلاقات بين الأزواج.

وتبقى تونس العاصمة المنطقة الأكثر تسجيلا لاحداث عنف خلال شهر جانفي أيضا اين شهدث 27% من مجموع العنف المرصود يليها في ذلك ولاية القيروان ب 13.5% ثم ولاية سوسة ب 10.8 .%



ويعكس انتشار هذه السلوكيات، حالة إحباط وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة وبرامجها وحلولها ومقترحاتها وتعهدات سياسييها وآفاق مشروعها المجتمعي. لتتسع الهوة بين مؤسسات الدولة ومواطنيها وتتعمق القطيعة بينهما ويتحول العنف، عنف الدولة او عنف الافراد الى سلوك واداة تواصل لن تزيد الوضع الا تازما و، قد يصعب معه العودة للوراء واستعادة تلك العلاقة السليمة التي تبنى على أساسها العلاقات والوعى الجمعى.

الخاتمة

في المحصلة يعكس حصاد الحراك الاجتماعي والاحتجاجات طيلة شهر جانفي حالة ذهول او حالة ترقب وانتظار امام حالة سياسية استثنائية وضبابية تعيشها البلاد. وقد جرت العادة ان تكون احتجاجات جانفي مرتبطة ببداية تطبيق الزيادات والتوظيفات الضريبية الجديدة التي يأتي بها قانون المالية. ولكن قانون المالية الجديد لم يثر غبار الانفجار الاجتماعي المرتقب بقدر ما أربك التزويد وإدارة السوق من حيث المعلومات المتداولة حول رفع الدعم والترفيع في أسعار بعض المواد الاساسية كما أن سلطات 25 جويلية حيّدت شهر جانفي ليبدأ مثلا تطبيق الزيادة في سعر المحروقات مع بداية شهر فيفري.

وإذا ما استمر ارتفاع الأسعار وتزامن ذلك مع شهر رمضان الذي يعد موسما استثنائيا في الاستهلاك وبالتوازي استجابة الحكومة لضغوطات المانحين الدوليين برفع الدعم وتسريح الموظفين حينها ستتوفر القوادح المباشرة لانفجار اجتماعي محتمل وقد يشوبه العنف.

الهجرة اليومية لخلامات القصرين وسيدي بوزيد: نساء تنقل على شكل بضائع من أجل ديمومة الانتام الخلامي!

في حقول الزيتون والأراضي الفلاحية الشاسعة التي تغطي معظم المناطق الشمالية لولاية قفصه تعمل أكثر من 200 إمرأة في القطاع الفلاحي. وسط بيئة غير إنسانية تواجه هؤلاء النسوة ظروف العمل الشاقة والأجور الزهيدة، الى جانب عدم الخضوع لمنظومة تأمينية صحية أو إجتماعية، الأمر الذي زاد من أوضاعهن سوءا خاصة أثناء جائحة كورونا. جامعيات شاءت أقدارهن العمل في القطاع الفلاحي، قدمن من أرياف ومدن ولايات القصرين وسيدي بوزيد المجاورة (حاسي الفريد-أولاد حرشان- سيدي علي بن عون)، ليواجهن الاستغلال والإقصاء رغم الدور المحوري الذي يلعبنه عبر مساهمتهن في الحفاظ على سلاسل الامن الغذائي في ظل هذه الأزمة الصحية العالمية. واقع لا يمكن إعتباره إلا نتيجة مباشرة للرؤى والسياسات التي وضعتها السلطة والتي أدت الى إقصاء عاملات القطاع الفلاحي ومصادرة كرامتهن وتهميش سبل عيشهن ليصرن بذلك ضحايا داخل جهاتهن وخارجها، عبر حرمانهن وتهميش من الدعم الدكومي الذي يساعدهن في الحصول على حقوقهن.

في هذا التقرير للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نكشف عن واقع التهميش الذي يعشنه عاملات القطاع الفلاحي بقفصه القادمات من ولايات مجاورة كما نسلط الضوء على غياب الدعم الحكومي لأكثر الفئات هشاشة داخل المجتمع.



 1 صورة لعاملات فلاحيات أثناء عملية فرز الخضر

¹ https://www.facebook.com/siwar.ameidia

هجرة يومية بين المدن: أخطار على مرأى من السلطات

على الساعة 05:00 صباحا تنطلق شاحنات نقل العاملات من مناطق سكناهن بأرياف كل من القصرين وسيدي بوزيد في إتجاه الضيعات الفلاحية اللاتي يعملن بها شمال قفصه. شاحنات مكشوفة تقل كل واحدة من 15 الى 20 عاملة في هجرة داخلية محفوفة بالأخطار يخضنها يوميا عبر طرق ومسالك فلاحية وعرة، قبل أن يتنقلن الى الطريق الرئيسي بين الولايات. أمام أعين السلطات تتواتر عشرات السفرات اليومية لهؤلاء النسوة دون أن يحرك أي طرف ساكنا إزاء ما يحصل من إنتهاك صارخ للكرامة البشرية، وكأن بعض النساء أصبحن وسيلة لضمان ديمومة الإنتاج الفلاحي يتم التعامل معهن دون وضع إعتبارات لحقوقهن الانسانية.

تقول خديجة ذات 41 ربيعا، أصيلة منطقة حاسي الفريد من ولاية القصرين والعاملة بإحدى الضيعات الفلاحية بمنطقة الشبيبة شمال قفصه:"نتنقل على حسابنا الخاص يوميا نحو أماكن عملنا، نتلقى مبلغ 15 دينار في اليوم نقدم منها 5 دينارات للوسيط الذي يتولى مهمة نقلنا"، (الوسيط هو سائق الشاحنة ومالكها)، وعن ظروف النقل تجيب بأنهن يتنقلن عبر شاحنات مكشوفة أيام الحر والبرد، كما يحجر عليهن الجلوس بسبب ضيق المساحة المخصصة لهن. ما يقارب ساعتين من الزمن يقضينها واقفات بوسيلة نقل تفتقد الى أبسط مقومات السلامة، اذ من الصعب أن تضمن لهن سفرة لا تؤدي بحياة البعض منهن وجرح أخريات في احيان كثيرة. وتعمل خديجة كغيرها من النساء من أجل إعالة عائلتها المتكونة من إبن وإبنة بعد ما هجرها زوجها، وتشير الى أنها تتحمل قسوة الظروف والعمل المجحف في سبيل توفير قوت عائلتها، حيث تقضي أكثر من 80 ساعات يوميا بين جني الزيتون وجمعه أو العمل بفرز وبتغطية إجتماعية تحفظ حقوق العاملات أثناء الحوادث المرورية.





صورة لعاملات فلاحيات أثناء عملية فرز الخضر

تشارك النساء بنسبة 90 بالمئة في العمل الفلاحي بالمناطق الشمالية لولاية قفصه (الشبيبة- قطيس- أولاد عمران- الفج- الرحيبة الجنوبية) حسب ما افادنا به عضو نقابة الفلاحين منصف سالم، وأشار الى غياب إقبال العاملات الفلاحيات على الانخراط في نقابة الفلاحين بسبب انعدام ثقافة المطالبة بالحقوق لدى العديد منهن. وحمّل بن سالم مسؤولية حماية الفلاحات الى الدولة التي لم تحرك ساكنا تجاه قسوة ظروف عملهن، ورغم الضجة الاعلامية التي أحدثتها أخبار الحوادث القاتلة التي أنهت حياة الكثيرات منهن الا أنه لم يتغير شيئا في واقهن حسب تعبيره.

إستجابة غير كافية من الطرف الحكومي

تعد تونس من البلدان الرائدة في مجال حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر إنخراطها في الإتفاقيات العالمية الهادفة الى ضمان حقوق النساء وكرامتهن الانسانية وحمايتهن من كافة أشكال التمييز والإقصاء، وأبرزها اتفاقية سيداو² للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، إضافة الى تشريعاتها المحلية الحامية لهاته الحقوق مثل الفصل 46 من الدستور الذي ينص على أن "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها3" وقد مثِّل هذا الفصل جزءا من حزمة إصلاحات قانونية إنتهجتها تونس منذ عهد دولة الاستقلال والى حد اليوم. ورغم احتواء الدستور على ضمانات قوية لحقوق المرأة وبالرغم من وجود العديد من القوانين والسياسات والبرامج الداعمة لحقوق النساء غير أن الحكومة التونسية لم توفّق الى حد ما فى ضمان مستقبلا يتناسب مع قوانينها التي أدرجتها ومع المعايير الدولية التي إلتزمت بتعزيزها. فقد بقيت أغلب حقوق النساء مبتورة في قطاعات عدة وأبرزها الفلاحي، ولا تزال قضية تهميش العاملات في هذا المجال من الأمور المقلقة التي وجب لفت نظر العامة إليها، حيث لا تتمكن النساء في الكثير من الأحيان من الوصول الى مستويات معقولة في التمتع بحقوقهن المكفولة دستوريا خاصة منها الاجتماعية والمتعلقة بحمايتهن من الأخطار المتمثلة في الحوادات التي أودت بحياة الكثيرات منهن، وأمام هذا التهميش والإقصاء لأكثر الفئات الاجتماعية هشاشة لم تتخذ الدولة الى حد الان أية تدابير لتحقيق الإستجابة التي تعالج أسباب هذا الإقصاء بما في ذلك العوامل الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية المساهمة في توسعه.

² https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

³ https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia 2014.pdf?lang=ar

حوادث سجلت في ولاية قفصه، أبرزها حادث المرور الذي جد بالمسلك الفلاحي الرابط بين قرية سيدي عيش والطريق الوطنية رقم 3 الرابطة بين قفصة وتونس في أواخر سنة 2014 والذي أسفر على موت عاملتين فلاحيتين وجرح 11 عاملا وعاملة آخرين، علما أن الشاحنة كانت تنقل ما لا يقل عن 18 عاملة وعاملا أصيلي معتمدية سيدي على بن عون من ولاية سيدى بوزيد 4، كما أثار حادث شاحنة تنقل فلاحات سنة 2019 في مدينة السبالة جنوب تونس راح ضحيته 12 شخصاً (7 فلاحات) موجة سخط وإستياء كبيرين في الأوساط الشعبية والحقوقية 5، علما وانه تم تسجيل 7 قتيلات و85 جريحة سنة 2019، كما أن عدد القتلى من النساء العاملات في هذا القطاع بلغ بين سنتي 2015 و2019 نحو 47 قتيلة وأكثر من 630 جريحة، لاسيما في ظلّ غياب أي شكل من اشكال التأمين 6.

أخبار نقرأها يوميا على أعمدة الصحف أو غيرها من وسائل الإعلام تتناول مآسي فلاحات دفعن بحياتهن في سبيل لقمة عيش كريمة، ويتواصل ذلك دون أن نرى أي تفاعل إيجابي أو خطوات جادة من الطرف الحكومي لوقف نزيف الموت الذي طال اليد العاملة النسائية. بل تعاملت الهياكل المختصة في غالب الأحيان بطريقة اللامبالاة والصمت الرهيب وعدم تحمل مسؤولية ما يحصل من إنتهاك وسط إتهامات من أطراف عدة بالتقصير والتأخر في ايجاد الحلول. والملاحظ أيضا هو التطرق لقضية العاملات في القطاع الفلاحي بشكل مناسباتي لا يستجيب لإنتظارات الألاف منهن اللاتي يأملن في قرارات تغير من واقعهن وتضع حدا لمظاهر الاضطهاد اللاتي يتعرض لها.

مناشدات حقوقية لوقف نزبف الاستغلال

لم تظل المنظمات الحقوقية والحركات النسوية في تونس بمعزل عما أنتجه الواقع الحقوقي عقب 2011 من زيادة وعي بأهمية حقوق النساء لكونها جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان عامة، وقد لعبت الاطراف المناصرة لحقوق النساء دورا بارزا في رصد الانتهاكات والتنديد بها والدعوة الى إدخال إصلاحات جذرية في ما يخص ضمان حقوق المرأة في مختلف الميادين. وعلى هذا الأساس لم تتوقف متابعة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لملف العاملات الفلاحيات بمختلف مناطق

⁴ https://www.jomhouria.com/art15569

⁵https://www.independentarabia.com/node

⁶ https://www.hakaekonline.com/article/135797/

الجمهورية، وتجددت الدعوة في أكثر من مناسبة الى ضرورة التعجيل بتحسين ظروف النقل المتردي لتفادي تكرر الحوادث المميتة إضافة الى المطالبة بإنفاذ القانون عدد 51 لسنة 2019 والقاضي بإحداث صنف جديد لنقل العملة الفلاحيين، وتنفيذ التعهدات التي اعلنت عنها الحكومة في نفس السنة في ما يخص شروط ومعايير تنظيم هذا القطاع في شكل أوامر ترتيبية من بينها الامر عدد 724 المتعلق بمكوّنات عملية النقل بما فيها السائق وطبيعة السيارة.

أصوات لم تهفت رغم لامبالاة الحكومات التي تعاقبت على مر العشرية الفارطة. ومطالب عدة بتحسين وضع العاملات في القطاع الفلاحي بمختلف مناطق الجمهورية بدءا من ظروف النقل الى الأجور وغيرها من الحقوق المضمونة دستوريا. ولئن تواصل صكت الدولة تجاه هذا الملف الحساس فإن الوقت قد حان لوقف هذا الانتهاك الذى طال أكثر الفئات هشاشة.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- عمليات الاجتياز المحبطة: يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- الواصلون الى السواحل الأوروبية: هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.

منهجية احتساب علمية جديدة:

بداية من شهر مارس اعتمد المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم:

<u>التحركات العفوية</u>: تتسم بالمباغة و سرعة التحرك نتيجة حالات الغضب الجماعي القصوى والاحتقان الذي يولدها الا أنها محدودة في الزمان و المكان وتسعى إلى الإثارة ولفت الإنتباه والتعبئة الإجتماعية وتتميز بطابعها السلمي الا أنها تتفاوت في معالم تطوير الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

<u>التحركات المنظمة</u>: تحركات كانت بالأساس عفوية إلا أنها تطورت وطورت آليات فعلها في الزمان والمكان وتوفرت على القدرة على تنظيم الإحتجاج والإعداد له وتسعى إلى تطوير التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.

تتميز بوسائلها التنظيمية و قدرتها على ضمان إستمرار فعلها و اعادة التعبئة من جديد من أجل نفس الأسباب.

التحركات العشوائية: هي التحركات العنيفة والتي تجعل من العنف المضاد إحدى آليات فعلها وهي في الغالب ردود فعل مباشرة توظف كل الإمكانات من أجل المواجهة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتساب:

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحرك الاحتجاجي مكن ان يدور في اكثر من مكان وبالتالي يتم احتسابه اكثر من مرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي عند على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.